مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

استخدام طريقة Shift-Share Analysis لتحليل مكونات التغير الاستثماري والقوة العاملة في سورية خلال الفترة 1994-2005.

الدكتور إبراهيم العلي *
الدكتور صطوف الشيخ حسين **
يحيى محمد ركاج ***

(تاريخ الإيداع 17 / 11 / 2008. قُبِل للنشر في 25 /5/2009)

□ ملخّص □

يُعدُّ تحقيق التوازن التنموي على صعيد القوى العاملة بصورة عامة، والمشتغلين بصفة خاصة، من أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسات الاستثمارية وسياسات التشغيل في اقتصاديات العديد من دول العالم، إذ تقوم الاستثمارات على تحقيق التوازن المكاني والنوعي للقوى العاملة من خلال التنافس والتشارك في تأمين فرص العمل وتطويرها. و يُعدُّ تحليل مكونات نمو المشتغلين وتفصيلاته، ومن ثَمَّ التنافسية والتشاركية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، من أهم الأسباب المساعدة على إيجاد وخلق فرص العمل. لذلك اعتمدنا في دراستنا هذه على إيضاح النمو التشاركي والتنافسي لبيانات القوى العاملة في سورية وفق طريقة مكونات المزج الاستثماري بإتباع طريقة SHIFT-SHARE ANALYISIS (SSA)، ثم دراسة مكونات التغير الاستثماري للفترة 1994-2005، وللفترة 2005-2006 بالاعتماد على بيانات القوى العاملة للفترة السابقة، وعلى بعض بنود الخطة الخمسية العاشرة في سورية.

الكلمات المفتاحية: التغير الاستثماري- القوى العاملة- SHIFT-SHARE ANALYISIS (SSA)

* أستاذ - قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
** مدرس - قسم إدارة العمليات ونظم المعلومات الإدارية- المعهد العالي لإدارة الأعمال- دمشق- سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

Using Shift-Share Analysis to Analyze Constituencies Changes of Investment and Workforce in Syria During 1994-2005

Dr. Ibraheem Al Ali[*]
Dr. Satoof Al Sheikh Hussein[**]
Yhyia M. Rakkaj[***]

(Received 17 / 11 / 2008. Accepted 25 / 5 /2009)

□ ABSTRACT □

Achieving the developmental balance concerning workforce, in general, and the employees, in particular, is one of the most important goals the investment studies and employing policies aim to achieve in many countries. The investments are designed to achieve the balance both in place and quality of the workforce through competition and corporation among them to create and improve job opportunities. The analysis of the constituencies of employees growth and its details as well as the competition and corporation among the different economic sectors, is one of the most important reasons for creating job opportunities. So we focused in this study on explaining the development of workforce's competition and corporation in Syria as the workforce data based on investment strategy of SSA during 1994-2005, and 2005-2006 depending on the data of the work force for the mentioned period and on some articles of the Tenth 5-year –plan in Syria.

Keywords: Investment Changes – Workforce-(SSA) Shift-Share Analysis.

[*]**Professor, Department of Programming and Statistics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Assistant Professor, Department of Operations Management and Administrative Information Systems, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria..**
[***]**Postgraduate Student, Department of Programming and Statistics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعتمد درجة وفعالية التوظيف في بلد ما على قوة اقتصاديات المناطق التابعة له من جهة، وعلى مستويات الدخل الإقليمية الدالة على الرفاهية من جهة أخرى، بحيث تُعدُّ مكونات التشارك والتنافس الاستثمارية المكانية لقوة العمل أحد أبرز أقطاب التناظر في مكونات التوازن النظرية لسوق العمل.

مشكلة البحث:

تساهم الاستثمارات في تحقيق التوازن المكاني النوعي للقوى العاملة من خلال النمو والتشارك في تأمين فرص العمل وتطويرها، بحيث يتماثل النمو الجيد المتحقق في الدولة مع النمو المتحقق على مستوى القطاعات والأقاليم منفردة، ويكون النمو التشاركي والتنافسي المتحقق في الأقاليم والقطاعات مماثل للنمو المتحقق على مستوى القطر أيضاً.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من مدى قدرة طريقة التحول الاستثماري في التعبير عن اتجاهات التغير والاختلاف الاستثماري الناجم عن التأثير المتبادل للدولة والتجمعات المكونة لها في سورية، بوصفها مادة أو أداة تشير إلى اتجاهات التغير أو الاختلاف الاستثماري الناجم عن مقدرة القطاع على التأثير بالإقليم خلال الفترة المدروسة أو المخططة في أحد جوانبها، وبوصفها مشيرة إلى تحديد أولوية هذا القطاع في الاستفادة من التوجهات التنموية العامة للمنطقة أو الدولة من جانب أخر. كما تزداد أهمية البحث زمانياً ومكانياً مع زيادة انتشار الانفجار المعلوماتي والكوني الذي رافق الانتقال إلى القرن الواحد والعشرين من جهة، ومع تحول سورية – أسوة بتجارب بعض الدول– إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل تعثر النموذج السوفيتي للنظام الاشتراكي، وعدم استمرار النظام الرأسمالي في المحافظة على استدامة مقومات كينونته من جهة أخرى.

منهجية البحث:

تم إعداد هذا البحث بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي من خلال استخدام عدة صيغ إحصائية ورياضية تتيح التعبير عن الظاهرة المدروسة.

فرضيات البحث:

يمكننا تلخيص الفرضيات التي يقوم عليها هذا البحث بما يأتي:

- يتماثل معدل نمو المشتغلين في سورية مع معدل نمو المشتغلين على مستوى المحافظات السورية؟
- يتماثل معدل نمو المشتغلين في سورية مع معدل نمو المشتغلين في القطاعات الاقتصادية العاملة فيها؟
- يختلف تأثر الانحراف الكلي للمشتغلين في المحافظات السورية باختلاف درجة تغير المزج التشاركي والتشارك التنافسي كل على حدا؟
- حققت سورية معدل النمو المخطط له في مجال التشغيل بموجب مقررات الخطة الخمسية العاشرة؟

الدراسات السابقة:

على الرغم من تشابه كثير من مفردات الدراسات السكانية والقوى العاملة في التحليل الديموغرافي للسكان في سورية، إلا أن وجود دراسات تتناول تحليل مكونات التغير الاستثماري يُعدُّ أمراً نادراً، ولعل الدراسة التي قدمها الباحث راجح عطية لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة حلب في عام 1993 بعنوان فاعلية توزيع الاستثمارات في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1960-1985 تعتبر واحدة من هذه الدراسات القليلة جداً، إذ قدم الباحث من خلالها رؤية عامة لعملية التحول الاستثمارية في سورية في الفترة الممتدة من ستينيات القرن الماضي إلى أواسط ثمانينيات القرن نفسه، معتمداً التحليل العام لمحددات هذا التحول بالاعتماد على تحليل كل من معامل التحول النسبي بين القطاعات ومعامل الاختلاف بين المناطق في سورية في مكوناتهما العامة أيضاً[1].

أولاً: دراسة مكونات التغير الاستثماري باستخدام طريقة SSA:

تُعدُّ طريقة SSA المعدلة في عام 1969 من الطرق الهامة التي تتيح لنا استخدام تحليلات التغير الهيكلي والمكاني للمؤشرات الاقتصادية بصورة عامة، ومؤشرات التخطيط الإقليمي والقوى العاملة بصفة خاصة، وذلك بالاعتماد على توحيد المقارنات الكمية التفاضلية للقوى العاملة وفق التوزع المكاني والقطاعي، ومن ثم تفعيل أسس التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمعدل النمو القومي للدولة، ثم من خلال تحليل التباين بين معدلات النمو في كل قطاع فيما بينها من جهة، ومع معدل النمو القومي من جهة ثانية.

وتقوم هذه الطريقة على تحليل النمو العام الذي تحققه القطاعات الاقتصادية في الإقليم الجغرافي انطلاقاً من أن النمو المتحقق في الدولة -والمتكون من ثلاثة عوامل تشكل التركيب الهيكلي والمزج الصناعي والتغيير التفاضلي لمكونات القوى العاملة- هو حصيلة النمو المتحقق في جميع المناطق والأقاليم المكونة لها[2]، وهو النمو الذي يعكس القدرة التنموية الجيدة والمتوازنة للدولة على جميع القطاعات فيما بينها بصورة متكافئة، وبصورة تتشارك جميع الأقاليم في النمو الذي حققته الدولة، ويساهم كل إقليم أيضاً في تحقيق النمو بمقدار مساهمته من القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية القائمة خلال السنوات المدروسة، كما تقوم هذه الطريقة أيضاً على تحليل التشغيل القطاعي لكل قطاع بالاعتماد على السمة الاستثمارية في كل إقليم على حدا. ويمكننا إيضاح هذه الطريقة بالاعتماد على الصيغ الآتية:

1- معامل النمو التشاركي للقوى العاملة في القطاع i = معدل التغير في العمالة على مستوى الدولة × عدد المشتغلين في القطاع i في سنة الأساس

ويعبر عنها بالعلاقة الآتية:

$$NGS_i = TNG \cdot \acute{E}_i$$

وهي تعبر عن النمو التشاركي على مستوى الإقليم، لأن النمو المتحقق في الإقليم هو محصلة النمو المتحقق في القطاعات مجتمعة، ومنها ينتج النمو التشاركي من أجل جميع القطاعات في الأقاليم:

2- معامل النمو التشاركي للقوى العاملة في القطاعات = المجموع الجبري لـ (معدل التغير في العمالة على مستوى الدولة × عدد المشتغلين في القطاع في سنة الأساس)

ويعبر عنها بالعلاقة الآتية:

$$NGS = \sum NGS_i = \sum_i^j TNG \cdot É_{ij}$$

إلا أن وتائر النمو في الأقاليم قد لا تكون بالضرورة متوافقة فيما بينها مع معدل النمو القومي على مستوى الدولة بشكل عام، لذلك فإن الفرق بالزيادة أو النقصان يكون وفق ما استطاع هذا الإقليم أن يحققه من مكاسب، أو ما عجز عن تحقيقه، أو فقده نتيجة تراجع معدلات النمو عن معدل النمو القومي للقطر، أو نتيجة تأخره وتباطؤه مقارنة مع معدلات النمو بالأقاليم والقطاعات الأخرى، أو نتيجة لأولويات منهجية معينة تعتمدها الحكومة لتتوافق واعتبارات الموازنة العامة للدولة، أو نتيجة أولويات القطاعات الاستثمارية والتوظيفية أيضاً وفق مكونات النمو القائمة على التشارك والتنافس فيما بين القطاعات نفسها على مستوى التجمع المكاني أو الاقتصادي المكونة له، بحيث نستطيع من خلال المزج التشاركي تحديد القدرة الذاتية لكل منطقة (أو تجمع في الإقليم الواحد) على إيجاد فرص تشغيلية جديدة وفق العلاقة الرياضية المعبرة عنه، والموضحة فيما يلي:

3-معامل المزج التشاركي للقطاع i في الإقليم = القوى العاملة في القطاع i في سنة الأساس × (معدل التغير في العمالة في القطاع i في الإقليم − معدل التغير في العمالة على مستوى الدولة)

وتُمثل رياضياً:

$$MS_j = É_{ij} \cdot (NG_i - TNG)$$

ومن أجل جميع القطاعات على مستوى الإقليم، تصبح قيمة المزج التشاركي:

4-معامل المزج التشاركي للإقليم = [المجموع الجبري لـ (عدد المشتغلين في القطاع في سنة الأساس × معدل التغير في العمالة في القطاعات في الأقاليم − معدل التغير في العمالة على مستوى الدولة) |

وتكتب بالصيغ الرياضية:

$$MS = \sum MS_j = \sum_i^j É_{ij} \cdot (NG_j - TNG)$$

ولا يقتصر الأمر في اكتساب أو خسارة أي عدد من المشتغلين، ومن ثَمَّ توليد فرص العمل، على القدرة الذاتية للإقليم والقطاعات العاملة به فقط، بل يشمل أيضاً مقدرة الأقاليم التنافسية التي تؤمنها للقطاعات العاملة لديها مقارنة مع المقدرة التنافسية للأقاليم الأخرى، حيث يمكننا التمييز بين جذب أو تخلي المحافظات عن المشتغلين لديها من خلال الاعتماد على قدرتها على استيراد وتصدير العمالة بالاعتماد على مكونات التنافس التشاركي بين القطاعات على مستوى المحافظات في الدولة، وفق العلاقة الآتية:

5-معامل المشاركة التنافسية للقطاع = [عدد المشتغلين في القطاع في سنة الأساس × (معدل التغير في العمالة في القطاع i في الإقليم j − معدل التغير في العمالة في القطاع i على مستوى الدولة)]

وتأخذ العلاقة السابقة الصيغة الآتية:

$$CS_j = \acute{E}_i . (NG_i \ TNG_i)$$

وعندما يتعدى الأمر مستوى الإقليم الواحد أو القطاع الواحد فإن العلاقة السابقة تأخذ الشكل الآتي:

6-معامل المشاركة التنافسية للإقليم = المجموع الجبري لـ [عدد المشتغلين في القطاع في سنة الأساس × (معدل تغير العمالة في القطاعات في الأقاليم − معدل التغير في العمالة في القطاعات على مستوى الدولة)]

ويعبر عنها بالصيغة الآتية:

$$CS = \sum CS_j = \sum_{i}^{j} \acute{E}_i . (NG_{ij} \ TNG_i)$$

حيث تشير: i إلى القطاع (أو النشاط) و j إلى المحافظة (أو الإقليم)

ومن الجدير بالذكر أن نبين أن الانحراف الكلي للمشتغلين هو حاصل المجموع الجبري لمعاملي المزج التشاركي والمزج التنافسي للمشتغلين أنفسهم.

ثانياً: قياس مكونات التغير الاستثماري في سورية خلال الفترة 1994-2005:

لقد قام بعض الباحثين بدراسة مكونات التغير الاستثماري باستخدام أسلوب SSA لبيانات تشمل بيانات القوى العاملة، ولفترات متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات فقط[3]، بينما قام البعض الأخر بتطبيقها على فترات مختلفة وصلت إلى سبع وعشر سنوات[4]، كما قاموا بتطبيقها أيضاً على كافة محددات النمو الاقتصادي من أجل التفاضلات الكمية لاقتصاديات التجمعات والمناطق [5]. ونحن في هذا البحث سوف نقوم بتطبيقها على المشتغلين في المحافظات السورية الأربعة عشر خلال الفترة 1994- 2005 من أجل تحليل مكونات التغير الاستثماري في الدولة والمحافظات على السواء.

النتائج والمناقشة:

عند تطبيق المعادلات السابقة على البيانات الواردة في التعدادات السكانية ومسح القوة العاملة للأعوام المدروسة 1994-2005 نلاحظ ما يأتي:

1- إن الجدولين رقم 1 و2 والشكل المرافق لهما يشيران إلى إمكانية تقسيم المحافظات السورية- بالاعتماد على مقارنة معدل نمو المشتغلين فيها مع معدل نمو المشتغلين في القطر والبالغ قرابة 43%- إلى محافظات بطيئة النمو وأخرى سريعة النمو، حيث تسير محافظات دمشق- حمص- طرطوس- حلب- اللاذقية- الحسكة بخطى تشغيلية أبطأ مما هو متوقع لها على مستوى القطر، مما يشير إلى أن هذه المحافظات لم تستطع تحقيق معدل التشغيل المطلوب منها وفق إستراتيجية النمو المتوازن للقطاعات والأقاليم في القطر، في حين استفادت باقي المحافظات من هذه الإستراتيجية وتجاوزت معدلات التشغيل المخطط لها على المستوى الإجمالي للقطر، أي أن هذه المحافظات قد تعرضت لخسارة نوعية في بعض استثماراتها لصالح المحافظات الأخرى التي استفادت من إستراتيجية النمو المتوازن التي أشرنا إليها. وفيما يأتي رسم الجدولين المذكورين والشكل المرافق لهما.

الجدول رقم (1) معدل نمو المشتغلين في القطر على مستوى المحافظات والقطاعات العاملة خلال الفترة1994-2005

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات	المجموع
دمشق	0.03-	0.10	0.06	0.31	0.08	0.71	0.21	0.20
ريف دمشق	0.11-	0.46	0.24	0.97	0.95	0.97	0.54	0.48
حمص	0.38	0.07	0.38	0.79	1.05	1.72	0.29	0.41
حماه	0.50	0.04-	0.73	0.65	0.62	1.50	0.74	0.56
طرطوس	0.09-	0.21-	0.37	1.18	0.55	1.91	0.50	0.34
اللاذقية	0.11-	0.63	0.17	0.81	0.41	1.02	0.28	0.28
ادلب	0.65	0.53	0.64	1.25	1.10	4.04	0.43	0.69
حلب	0.06-	0.77	0.16	0.88	0.64	0.84	0.33	0.42
الرقة	0.26	0.25-	0.33	0.81	1.74	0.21	1.32	0.55
دير الزور	0.59	0.27	0.18	1.19	1.52	2.46	0.53	0.59
الحسكة	0.13	0.60-	0.19-	1.25	0.79	1.87	1.03	0.33
السويداء	0.25	0.78	0.07	1.35	1.21	0.37	0.54	0.49
درعا	0.98	0.06-	0.13	1.44	1.41	1.17	0.49	0.60
القنيطرة	0.57	3.20	0.97	0.49-	1.70	1.51	0.29	0.71
المجموع	0.24	0.36	0.25	0.82	0.76	1.09	0.46	0.43

المصدر: حُسب من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 15 من تعداد عام 1994 ومسح قوة العمل عام 2005[6] وفقاً لـ: [معدل نمو المشتغلين = (المشتغلين في عام 2005 – المشتغلين في عام 1994)÷ المشتغلين في عام 1994]

الجدول رقم (2) النمو التشاركي لفرص العمل حسب المحافظات(NGS) وانحرافها الكلي خلال للفترة 1994-2005.

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين	خدمات	المجموع	النمو المتحقق	الانحراف الكلي
دمشق	2376	32509	18191	36357	11064	6185	58337	165019	77097	*87922-*
ريف دمشق	20322	29646	34268	22131	12068	2879	50646	171958	191463	19505
حمص	22868	17255	21137	14848	7393	1625	39124	124249	119499	*4750-*
حماه	45007	13156	14815	10204	4435	750	31068	119436	154348	34912
طرطوس	17755	5585	7758	5050	4890	784	26789	68610	54819	*13791-*
اللاذقية	22973	10396	10090	8495	5711	1215	33195	92076	59446	*32630-*
ادلب	29365	8270	15521	8933	4386	493	19831	86797	139113	52316
حلب	61625	62189	58317	45460	17867	4548	50731	300738	291359	*9379-*
الرقة	19836	4671	9054	4992	2287	355	9609	50805	64625	13820
دير الزور	31190	4984	7377	4217	2332	330	12448	62879	86246	23367

الحسكة	40847	7947	12553	8096	4212	671	16770	91096	70134	*20962-*
السويداء	4851	1681	5542	1866	1212	355	9905	25412	28698	3286
درعا	8135	4108	11926	4899	3419	410	16589	49487	69114	19627
القنيطرة	887	189	856	193	294	40	1616	4076	6676	2600
المجموع	328036	202585	227407	175741	81570	20639	376659	*1412637*	*1412637*	0

المصدر: حسبت الأرقام من قبل الباحث وفقاً للمعادلتين رقم 1 و 2 بالاستناد إلى تعداد عام 1994 ومسح قوة العمل عام 2005[6] وبالاعتماد على برنامج EXCEL من أجل دقة التقريب، نظراً لوجود فروقات في مصدر البيانات نفسه.

الشكل رقم (1) الانحراف الكلي للفرص التشغيلية المتحققة بالمحافظات بالآلاف خلال الفترة 1994-2005

2- بالاعتماد على الجدول رقم 3 الذي يُظهر معطيات المزج التشاركي والشكلين البيانيين رقم 2 و 3 المرافقين له، يمكننا تقسيم المحافظات السورية إلى محافظات ذاتية التوظيف وأخرى مُدعَّمَةَ التوظيف من الوجهة التنافسية، حيث

حققت محافظات دمشق وريف دمشق وحمص وحلب نمو فعال في فرص العمل بالاعتماد على وتيرة النمو القطاعية لباقي القطاعات العاملة لديها، على الرغم من تراجع أعداد المشتغلين ومعدلات التشغيل في الاستثمارات الزراعية والصناعية البناء والتشييد في أغلب المحافظات، مما يدل وبصورة واضحة على فعالية السياسة الاستثمارية لهذه المحافظات في مجال التوظيف، والتي تجسدت في بعض ملامحها باستحواذها على أكبر تكلفة للمشاريع الاستثمارية المشملة بموجب قانون الاستثمار رقم 10[7].

الجدول رقم (3) مكونات المزج التشاركي القطاعية للمحافظات في سورية خلال الفترة 1994-2005. (MS)

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات	المجموع
دمشق	1048-	5546-	7654-	32832	8438	9450	3486	39959
ريف دمشق	8965-	5058-	14418-	19985	9204	4399	3026	8173
حمص	10088-	2944-	8893-	13409	5639	2483	2338	1943
حماه	19855-	2245-	6233-	9215	3383	1147	1856	12732-
طرطوس	7833-	953-	3264-	4560	3730	1197	1601	961-
اللاذقية	10135-	1774-	4245-	7671	4356	1857	1983	286-
ادلب	12955-	1411-	6530-	8067	3345	753	1185	7546-
حلب	27187-	10610-	24537-	41053	13627	6949	3031	2327
الرقة	8751-	797-	3810-	4508	1744	543	574	5988-
دير الزور	13760-	850-	3104-	3808	1779	505	744	10879-
الحسكة	18020-	1356-	5282-	7311	3212	1026	1002	12107-
السويداء	2140-	287-	2332-	1685	924	542	592	1016-
درعا	3589-	701-	5018-	4424	2608	626	991	658-
القنيطرة	391-	32-	360-	175	224	61	97	228-
المحصلة	-	34563-	95680-	158702	62213	31538	22506	0

المصدر حسبت من قبل الباحث بواسطة برنامج الإكسل وفق العلاقات رقم (3) و (4) كما في الجدول السابق رقم 1.

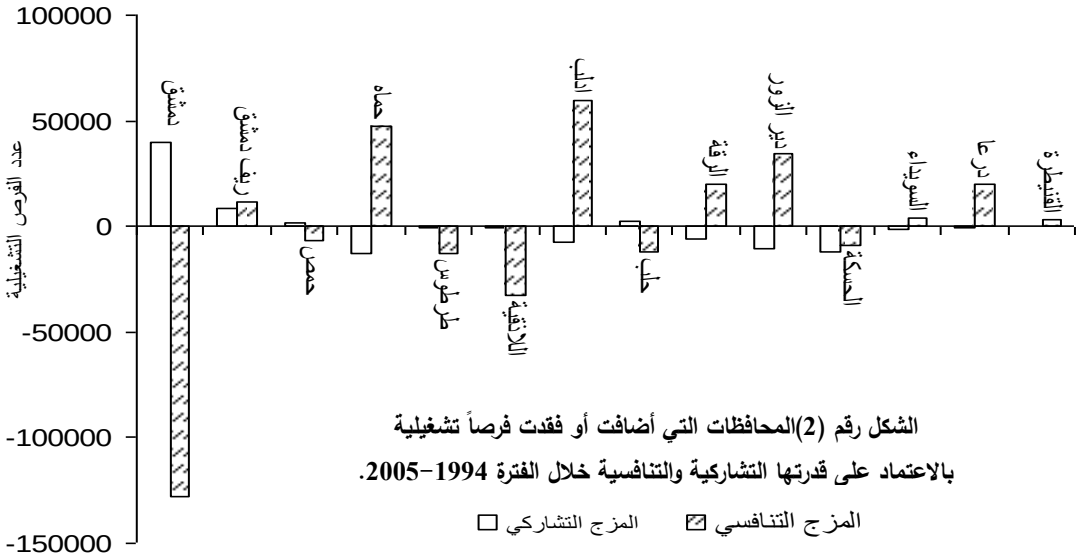

الشكل رقم (2)المحافظات التي أضافت أو فقدت فرصاً تشغيلية بالاعتماد على قدرتها التشاركية والتنافسية خلال الفترة 1994-2005.

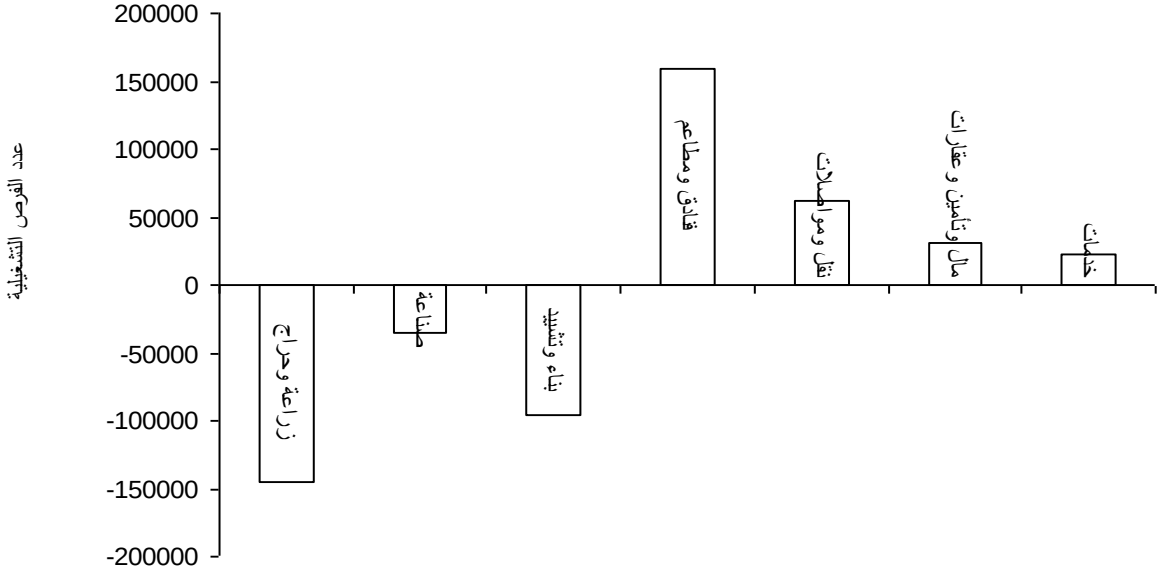

الشكل رقم (3)القطاعات التي أضافت أو فقدت فرصاً تشغيلية بالاعتماد على قدراتها الذاتية خلال الفترة 1994-2005.

3- إن بيانات التشارك التنافسي الواردة في الجدول الآتي رقم 4 والشكل البياني السابق رقم 2 تشير إلى إمكانية تقسيم المحافظات السورية إلى محافظات جاذبة للعمالة وأخرى نازفة لها، حيث خسرت محافظات (دمشق- حمص- طرطوس- اللاذقية- حلب والحسكة) فرص عمل لصالح المحافظات الأخرى، وخاصة لصالح تلك المحافظات التي تستقطب الاستثمارات كثيفة العمالة، مما يشير إلى وجود فجوة في معدلات التشغيل بين المحافظات السورية، تتجسد على أرض الواقع بوجود قوة تشغيلية نسبية لبعض المحافظات مقارنة بغيرها من المحافظات الأخرى.

الجدول رقم (4) مكونات التشارك التنافسي(CS) للقوى العاملة ضمن القطاعات الاستثمارية العاملة في المحافظات السورية خلال الفترة 1994-2005.

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات	المجموع
دمشق	-1495	-19619	-8133	-43108	-17337	-5459	-32729	-127881
ريف دمشق	5-1651	6071	-930	7712	9528	7-78	9405	11332
حمص	7544	-11391	6202	-913	4994	2391	-15520	-6693
حماه	27412	-12033	16571	-3932	-1400	714	20313	47644
طرطوس	-13757	-7371	2186	4242	-2337	1491	2717	-12830
اللاذقية	-18627	6671	-1778	-263	-4652	-188	-13508	-32344
ادلب	27839	3351	14166	8985	3493	3382	-1353	59863
حلب	-43608	59527	-11763	6895	-4775	-2619	-15364	-11706
الرقة	1123	-6539	1668	-138	5228	-725	19192	19809
دير الزور	25564	-1015	-1224	3603	4105	1054	2159	34246
الحسكة	-10223	-17720	-12816	8129	299	1222	22254	-8855
السويداء	140	1665	-2341	2282	1262	-592	1886	4302
درعا	13933	-3935	-3243	7092	5188	78	1172	20285
القنيطرة	672	1249	1435	-586	644	39	-625	2828
المحصلة التوازنية	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: حسبت من قبل الباحث وفقاً العلاقات رقم (5) و(6) بالاستناد إلى تعداد عام 1994 ومسح قوة العمل عام 2005[6].

4- نلاحظ من البيانات السابقة أن المحافظات التي يغلب على استثماراتها بشكل عام الطابع الزراعي وفق بيانات مكتب الاستثمار [8] هي التي كان فيها معدل تغير المشتغلين أعلى من المحافظات الأخرى، وهو ما انعكس بنسبة كبيرة على القطاعات الأخرى العاملة فيها، الأمر الذي يؤكد مجدداً على ارتباط هذه القطاعات في الاقتصاد السوري بالقطاع الزراعي. كما أن معدل التغير في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد أقل مما هو مُتحقق بالقطر بصورة عامة مقارنة بالقطاعات التي يغلب علي أدائها الطابع الخدمي، وهو ما يتوافق بشكل عام مع متغيرات الاقتصاد العالمي.

5- إن قدرة المحافظات التنافسية على التوظيف تشير إلى أن محافظة دمشق فقدت الكثير من الفرص التوظيفية لصالح باقي المحافظات، تلاها محافظتا الساحل السوري (اللاذقية وطرطوس)، ثم حلب والحسكة وحمص، بينما كانت المحافظات ذات المشاريع الكثيفة العمالة (إدلب- حماة- دير الزور- درعا- الرقة- ريف دمشق- السويداء

والقنيطرة) من أكثر المحافظات استقطاباً لهذه الفرص الوظيفية، مما يشير إلى الدور المحوري الذي كانت تلعبه في السابق العاصمة دمشق، بوصفها مركز جذب سكاني واقتصادي وتجاري واضح، وما تمثله حركة الهجرة الداخلية بين المحافظات السورية في طور ضعف السياسة التشغيلية السائدة، وانعدام الثقافة الاستثمارية بين أفراد القوة العاملة، وتوجه أغلب أفراد القوة العاملة في المناطق الساحلية نحو الوظائف الحكومية، وتوجه سكان الأرياف أيضاً نحو هجر الأراضي الزراعية المؤقت والانتقال للعمل العضلي في القطاع الصناعي، أو نحو عقود الوظائف الحكومية في المناطق الحضرية. ويشير في الوقت نفسه أيضاً إلى السياسة التنموية المتوازنة التي يسعى القطر لتحقيقها وخاصة مع بدايات الانفتاح التي تشهدها سورية بشكل عام.

6- إن تراجع معدل نمو القطاع الزراعي رغم الاهتمام الحكومي المتزايد به، يشير إلى تراجع فعالية الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع، وهي التي تشكل وفق تقارير وزارة الزراعة قرابة 98.5% من استثماراته في عام 2005 [9].

7- تُعدُّ محافظات دمشق- ريف دمشق- حلب وحمص من أكثر المحافظات قدرة على توليد الفرص التشغيلية بالاعتماد على استثماراتها الذاتية، في حين أن باقي المحافظات لم تمتلك القدرة الكبيرة على توليد فرص العمل بالاعتماد على استثماراتها الذاتية أيضاً بما ينسجم مع نمو التوظيف في القطر، مما يعكس بصورة مباشرة تأثير المشاريع الاستثمارية المشملة بموجب قوانين الاستثمار في هذه المحافظات.

8- لا يمكننا بأي حال من الأحوال إسناد التغييرات الاستثمارية السابقة في القوى العاملة في المحافظات السورية إلى قصور السياسات التشغيلية والاستثمارية في هذه المحافظات، أو في هذه القطاعات وفق ما تم تحقيقه على مستوى القطر فقط - وخاصة مع ما تشير إليه نتائج مسح الهجرة الداخلية لعام 2002 من معطيات لا تتطابق في الاتجاه مع نتائج الجداول السابقة- إنما تعود بوجه أو بأخر إلى الآثار الإيجابية لنشاط الجمعيات الأهلية والمدنية لتنمية الريف والمرأة الريفية، المترافقة مع حزمة من القوانين والإجراءات الحكومية التوظيفية الهادفة إلى تنمية المناطق البعيدة عن محور العاصمة التاريخية دمشق والمدينة المهيمنة صناعياً حلب، والمترافقة في الوقت نفسه مع ضعف الاستقطاب الفعّال للاستثمارات كثيفة التقانة والعمالة كما أشرنا سابقاً، الأمر الذي ساهم من اقتراب السياسة التشغيلية في القطر من تحقيق بعض التوازن في النمو الجغرافي والتنموي للقوى العاملة.

9- لم نجري أية تحليلات على مكونات التغير الاستثماري من حيث الجنس ودرجة التحضر أو الريفية، لأنها تخضع لاعتبارات مختلفة لا يمكن إدراجها تحليلياً في معطيات التغير، كنسبة المشاركة بين الذكور والإناث في القوى العاملة بشكل عام، وفي الريف بصفة خاصة، ولأن المزج التشاركي والتشارك التنافسي على مستوى النوع (ذكر وأنثى)، أو على مستوى التوزع المكاني (ريف وحضر)، يحقق التكامل الثنائي -عند دراسته على المستوى العام للقطر- على مستوى كل محافظة على حدا، وهو يتضمن اعتبارات نمو القوى العاملة في كل تجمع فردي على مستوى القطر، مما يجعل من التحليل الجبري لمكونات التغير أقرب ما يمكن للواقع العام ضمن متغيرات هذه الدراسة.

10- وعند إجراء الاختبارات الإحصائية الخاصة بالمتوسطات ومعاملات الارتباط نجد ما يأتي:

الاختبار الأول:

الفرضية الابتدائية: معدل نمو المشتغلين في المحافظات السورية الأربع عشرة يساوي معدل نمو المشتغلين على مستوى القطر خلال الفترة 1994- 2005، أي أن: $\mathbf{H_o : M = 0.43}$

الفرضية البديلة: معدل نمو المشتغلين في المحافظات السورية الأربع عشرة لا يساوي معدل نمو المشتغلين على مستوى القطر خلال الفترة 1994– 2005، أي أن: $H_1 : M \neq 0.43$

الاختبار الثاني:

الفرضية الابتدائية: معدل نمو المشتغلين في القطاعات الاقتصادية على مستوى القطر يساوي معدل نمو المشتغلين في القطر خلال الفترة 1994–2005، أي أن: $H_0 : M = 0.43$

الفرضية البديلة: معدل نمو المشتغلين في القطاعات الاقتصادية على مستوى القطر لا يساوي معدل نمو المشتغلين في القطر خلال الفترة 1994 –2005. أي أن: $H_1 : M \neq 0.43$

الجدول رقم (5) اختبار معدل نمو المشتغلين **One-Sample Test**

Test Value = 0.43	قيمة الاختبار	درجات الحرية	احتمال الدلالة	قرار الاختبار
دمشق	-2.393	6	.054	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
ريف_دمشق	.913	6	.396	نقبل الفرضية الابتدائية
حمص	1.112	6	.309	نقبل الفرضية الابتدائية
حماة	1.409	6	.209	نقبل الفرضية الابتدائية
طرطوس	.808	6	.450	نقبل الفرضية الابتدائية
اللاذقية	.194	6	.852	نقبل الفرضية الابتدائية
ادلب	1.671	6	.146	نقبل الفرضية الابتدائية
حلب	.566	6	.592	نقبل الفرضية الابتدائية
الرقة	.764	6	.474	نقبل الفرضية الابتدائية
ديرالزور	1.722	6	.136	نقبل الفرضية الابتدائية
الحسكة	.552	6	.601	نقبل الفرضية الابتدائية
السويداء	1.217	6	.269	نقبل الفرضية الابتدائية
درعا	1.579	6	.165	نقبل الفرضية الابتدائية
القنيطرة	1.512	6	.181	نقبل الفرضية الابتدائية
زراعة وحراج	-1.788	14	.095	نقبل الفرضية الابتدائية
صناعة	-.130	14	.898	نقبل الفرضية الابتدائية
بناء وتشييد	-1.730	14	.106	نقبل الفرضية الابتدائية
فنادق ومطاعم	3.607	14	.003	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
نقل ومواصلات	4.302	14	.001	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مال وتأمين وعقارات	4.093	14	.001	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
خدمات	1.319	14	.208	نقبل الفرضية الابتدائية

وبإجراء اختبار فرضيات القيم الواردة في الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:

قرار الاختبار الأول: نقبل الفرضية الابتدائية في جميع المحافظات باستثناء محافظة دمشق لأن احتمال الدلالة أكبر من مستوى الدلالة المحدد $\alpha=0.05$.

قرار الاختبار الثاني: نقبل الفرضية الابتدائية في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والخدمات لأن احتمال الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة المحدد $\alpha=0.05$.

الاختبار الثالث:

الفرضية الابتدائية: معامل الارتباط لا يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: معامل الارتباط يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_1 : \rho \neq 0$

الجدول رقم (6) اختبار معنوية معاملات الارتباطCorrelations Spearman's rho

Nonparametric Correlations		معامل المزج تشاركي	معامل المزج التنافسي
الانحراف كلي	R	-.481	.982(**)
	Sig. (2-tailed)	.081	.000001
	N	14	14
معامل المزج تشاركي	R		-.582(*)
	Sig. (2-tailed)		.029
	N		14

** α= 0.01 level (2-tailed). * α= 0.05 level (2-tailed)

قرار الاختبارات: 1- معامل ارتباط المتغيرات (الانحراف الكلي ومعامل المزج التشاركي): نقبل الفرضية الابتدائية لأن احتمال الدلالة 0.081 أكبر من مستوى الدلالة المحدد α=0.05.

2- معامل ارتباط المتغيرات (الانحراف الكلي ومعامل المزج التنافسي): نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة لأن احتمال الدلالة 0.000001 أصغر من مستوى الدلالة المحدد α=0.05.

3- معامل ارتباط المتغيرات (معامل المزج التشاركي ومعامل المزج التنافسي): نقبل الفرضية الابتدائية لأن احتمال الدلالة 0.029 أكبر من مستوى الدلالة المحدد α=0.01.

- وبناء عليه فإن نتائج الاختبارات الإحصائية تشير إلى أن معدل تغير المشتغلين في القطر يتوافق تماماً مع معدل تغير المشتغلين في المحافظات السورية باستثناء محافظة دمشق التي برز فيها نقصاً كبيراً في تأمين المطلوب منها تشغيلياً مقارنة بمعدل التشغيل السائد في القطر، حيث مقدار النقص يفوق النقص المتحقق في المحافظة التالية لها في الانحراف السلبي في الفرص التشغيلية(اللاذقية)، بما يقارب الضعفين ونصف، في حين استطاعت باقي المحافظات أن تحقق معدلات تشغيل متقاربة مع معدل التشغيل السائد في عموم القطر. ويتوافق أيضاً مع معدل تغير المشتغلين على مستوى الأنشطة الاقتصادية العاملة في القطر في أربع قطاعات استثمارية تعتمد -بنسب متفاوتة- على الاستثمارات كثيفة العمالة. في حين عدم توافق معدل التشغيل في القطاعات الباقية مع معدل التشغيل العام، يعود إلى اعتماد القطاعات السابقة على رأس المال أكثر من اعتمادها على الفرص التشغيلية، الأمر الذي نستطيع إظهاره عند حساب معدلات 'إنتاجية المشتغلين لكل قطاع على حدا. لكن وجود ارتباط وحيد وقوي بين الانحراف الكلي لأعداد المشتغلين وقيمة معامل المزج التنافسي، تشير إلى تأثير المكونين السابقين المتبادل في مقدار الانحراف الكلي للمشتغلين في القطر، مع فعالية تأثير أقوى لمعامل المزج التنافسي مقارنة بمعامل المزج التشاركي.

وبصورة عامة فإن الوضع السابق الذي أشرنا إليه في تحليلنا لمخرجات المزج والنمو التشاركي والتنافسي للمشتغلين يعود بشكل رئيس إلى ما ولدته ثورة المعلومات على مستوى الأقاليم والدول من ولادة أنشطة جديدة، وتراجع تدريجي في أنشطة قائمة، وقد ترافقت هذه المفرزات مع بطئ الاستثمارات العاملة في سورية، وعدم قدرتها عن تعويض

النقص الناجم عن بقاء بعض الأموال السورية خارج نطاق الدورة الاقتصادية، في ضوء تزايد استخدام معظم المشاريع للتقانات الحديثة، مما أضاف تحديات جديدة على متطلبات إيجاد فرص العمل. وأدى في الوقت نفسه إلى تراجع في الاستثمارات الزراعية، ومن ثمّ إلى تراجع في الاستثمارات كثيفة العمالة، كما تراجعت معها أيضاً نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل من 63.3% عام 1994 إلى 61.3% عام 2006 موزعين إلى (29.9 قطاع خاص منظم و 31.4% قطاع غير منظم)، وحققت فئة أصحاب الأعمال(من يعمل لحسابه) نمو ضعيف بلغ قرابة 2.6% من 22.4% عام 1994 إلى 25.1% عام 2006[6]. ويُضاف على ذلك في الوقت نفسه أن الآلية التي اتبعتها الدولة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض المصرفية وقروض مكافحة البطالة وتخفيض معدلات الضرائب على الدخل لم تجن ثمارها على الشكل الأمثل، فساهمت أيضاً في حدوث هذه الاختلالات.

ثالثاً: تقييم التحول الاستثماري بموجب الخطة الخمسية العاشرة في سورية:

أعدت الخطة الخمسية العاشرة في سورية بناء على إستراتيجية التحول المرحلي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ودعمت فكرة التشغيل المستمر بالاعتماد على تشابك القطاعات الاستثمارية فيما بينها، وقد أقرت الخطة هدف الوصول إلى عام 2010 مع تشغيل مليون ومائتين وخمسين ألف شخص موزعة على مدار السنوات الخمس التي تغطيها الخطة[10]، أي بمعدل تغير في المشتغلين بين الفترة 2005–2010 يصل إلى 27%، بحيث تصبح أعداد المشتغلين في القطاعات الاستثمارية في عام 2010 قرابة 5943497 مشتغل.

وبما أن الخطة الخمسية العاشرة لم تأتِ على شرح تفصيلي لنسب الإنجاز المطلوب تحقيقها خلال كل سنة من سنوات تنفيذ الخطة في مجال تأمين فرص العمل، فإننا نفترض نمو متوازن ومتكافئ على مدى السنوات الخمس بما يُعادل تأمين 250000 فرصة عمل سنوياً في القطاعات الاستثمارية المختلفة، بمعدل تغير 5% سنوياً، ليصبح عدد المشتغلين في عام 2006 وفق طريقة SSA قرابة 4943497. في حين بلغت الزيادة الفعلية في أعداد المشتغلين فقط 166451 مشتغل [6]، بما يعادل 66.66% مما هو مخطط، لتبلغ نسبة النمو المتحقق قرابة 3.37% فقط، كما هو مبين بالجدول الآتي:

الجدول رقم (7) العدد المتوقع للمشتغلين في القطاعات الاستثمارية في سورية في عام 2006 وفق معدل التغير 5% المتوافق نظرياً مع الخطة الخمسية العاشرة، والعدد الفعلي المتحقق نتيجة مسح القوى العاملة.

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات	مجموع المخطط	العدد الفعلي الإجمالي
دمشق	5636	87258	47030	116409	29345	25847	173350	484875	479269
ريف دمشق	44277	105957	103755	106619	57495	13878	190327	622308	650850
حمص	77344	45284	71133	65122	37070	10820	123030	429804	417574
حماه	165458	31001	62735	41273	17610	4586	132073	454736	438819
طرطوس	39392	10777	26014	26943	18581	5574	98294	225574	224432
اللاذقية	50101	41538	28967	37530	19676	6012	104028	287851	294182
ادلب	118439	30983	62356	49219	22550	6078	69221	358846	307813
حلب	141091	269152	165847	209589	71848	20475	164544	1042548	1060660
الرقة	61382	8619	29430	22072	15346	1051	54445	192346	194916

دير الزور	121583	15478	21258	22563	14358	2797	46619	244656	227166
الحسكة	113195	7718	24869	44592	18437	4717	83182	296710	282298
السويداء	14870	7336	14473	10706	6543	1189	37273	92390	89425
درعا	39364	9495	33034	29276	20176	2176	60331	193851	176973
القنيطرة	3400	1943	4129	243	1943	243	5100	17002	15571
المجموع	995533	672539	695030	782157	350979	105444	1341816	4943497	4859948

المصدر: حسب من قبل الباحث بالاعتماد على مسح قوة العمل لعام 2005 مع إضافة 250000 فرصة عمل موزعة بين القطاعات الاستثمارية بمعدل النمو المتحقق نفسه، ومسح القوة العاملة لعام 2006 [6]

وبمقارنة البيانات المتحققة في عام 2006 وفق طريقة SSA مع الأعوام التي تسبقها، على اعتبار أن العام 2006 هو بداية الانتقال الفعلي لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبنته الخطة الخمسية العاشرة في سورية، نلاحظ ما يلي:

1- من خلال مقارنة الانحراف الكلي الوارد في الجدول رقم 8 مع الانحراف الكلي للفترة 1994-2005 الوارد في الجدول رقم 2 نلاحظ أن العام 2006 قد شهد تحول فعلي في منحى التشغيل في معظم القطاعات الاستثمارية، حيث تغير منحى التشغيل من السالب إلى الموجب في أربع محافظات هي:(دمشق- طرطوس- اللاذقية- حلب)، في حين تغير بالاتجاه المعاكس في ست محافظات هي حماة- إدلب- ديرالزور- السويداء- درعا- القنيطرة، أما فيما يتعلق بالمحافظات الآخرى فقد حافظت على منحى التشغيل نفسه الذي كان سائداً في الفترة السابقة.

الجدول رقم (8) الانحراف الكلي لنمو فرص العمل التشاركي (NGS)خلال الفترة 2005-2006.

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات	المجموع	النمو المتحقق	الانحراف
دمشق	190	2938	1584	3920	988	870	5837	16326	18915	2589
ريف دمشق	1491	3568	3494	3590	1936	467	6408	20954	60013	39059
حمص	2604	1525	2395	2193	1248	364	4142	14472	9504	*-4968*
حماه	5571	1044	2112	1390	593	154	4447	15311	7079	*-8232*
طرطوس	1326	363	876	907	626	188	3310	7595	10266	2671
اللاذقية	1687	1399	975	1264	663	202	3503	9692	20888	11196
ادلب	3988	1043	2100	1657	759	205	2331	12083	-32886	*-44969*
حلب	4751	9063	5584	7057	2419	689	5540	35103	70839	35736
الرقة	2067	290	991	743	517	35	1833	6476	12296	5820
دير الزور	4094	521	716	760	483	94	1570	8238	-5117	*-13355*
الحسكة	3811	260	837	1501	621	159	2801	9990	592	*-9398*
السويداء	501	247	487	360	220	40	1255	3111	1707	*-1404*
درعا	1325	320	1112	986	679	73	2031	6527	-7075	*-13602*
القنيطرة	114	65	139	8	65	8	172	572	-570	*-1142*

0	166451	166451	45180	3550	11818	26336	23402	22645	33520	المحصلة

المصدر: حسب بالطريقة نفسها التي حسب بها الجدول رقم (1) وفق مسح قوة العمل لعامي2005 و 2006 [6]

الشكل رقم (4) الانحراف الكلي لفرص العمل المحققة وفق طريقة SSA خلال الفترة 2005-2006.

2- إن قراءة القدرة التشغيلية للمحافظات والقطاعات الاستثمارية كما هي مبينة في الجدولين رقم 9 و 10 والشكلين البيانيين رقم 5 و 6 المرافقين لهما تشير إلى ما يأتي:

- استمر القطاع الزراعي في عجزه عن تأمين فرص التشغيل المتوقعة منه في ضوء السياسة التنموية للدولة، وهو عجز ناجم عن تراجع الفرص التشغيلية في بعض المحافظات المنتجة للقسم الأكبر من مخرجات هذا القطاع، مما يعتبر مؤشراً خطيراً يشير إلى عدم قدرته على تحقيق المطلوب منه إنتاجيا.

- شكل تراجع قطاع الخدمات -بعد أن حقق إضافات ملحوظة خلال الفترة السابقة- مؤشراً سلبياً أخر في فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، على اعتبار أن اقتصاد السوق الاجتماعي في مفهومه المبسط يقوم على دعم الجانب الاقتصادي الحر المتلازم مع الرفاه والعدالة الإنسانية، من خلال دعم الجانب المادي والاجتماعي للفرد، في حين شكل قطاع الصناعة أبرز المؤشرات الإيجابية في تنفيذ خطة الانتقال التي أقرتها الخطة الخمسية العاشرة في سورية، بتحوله من العجز إلى النمو، وقد دُعم هذا المؤشر الإيجابي من خلال النمو الكبير الذي حققه أيضاً كل من قطاعي العقارات والمال والتأمين، وهو ما تعكسه بوضوح مكونات التنافس التشاركي بالجدول رقم 10، حيث تشير البيانات المحسوبة في هذا الجدول مقارنة بالبيانات الخاصة بالفترة 1994-2005، إلى تحول ست محافظات سورية من مستوردة للفرص التشغيلية إلى مصدرة لها، وهي (حماة- إدلب- ديرالزور- السويداء- درعا القنيطرة)، بينما أصبحت طرطوس واللاذقية وحلب مقصداً للفرص التشغيلية بعد أن كانت مصدرة لها، وهو ما يمكن إرجاعه أيضاً

لبعض المحددات الثانوية التي رافقت عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، نذكر منها بقاء قسم من محافظة القنيطرة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وارتفاع نسبة التوظيف الحكومي بين أفراد القوة العاملة في المنطقة الساحلية وفق ما أشار إليه بحث مسح سوق العمل في سورية [11]، فضلاً عن التحسن الملحوظ في العلاقات الدولية مع إحدى أكبر دول الجوار تركيا، وهو ما يعكس في الوقت نفسه تراجع القطاع الزراعي بما له من درجة تأثير في القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (9) يبين مكونات المزج التشاركي القطاعية للمحافظات في سورية خلال الفترة 2005–2006. MS.

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات	المجموع
دمشق	-153	8257	-2208	-1488	724	1942	-1354	5719
ريف دمشق	-1206	10026	-4872	-1363	1418	1043	-1486	3561
حمص	-2106	4285	-3340	-832	914	813	-961	-1227
حماه	-4505	2933	-2946	-528	434	345	-1032	-5298
طرطوس	-1073	1020	-1221	-344	458	419	-768	-1509
اللاذقية	-1364	3931	-1360	-480	485	452	-812	851
إدلب	-3225	2932	-2928	-629	556	457	-541	-3378
حلب	-3842	25469	-7787	-2679	1772	1538	-1285	13186
الرقة	-1671	816	-1382	-282	379	79	-425	-2488
دير الزور	-3311	1465	-998	-288	354	210	-364	-2932
الحسكة	-3082	730	-1168	-570	455	354	-650	-3930
السويداء	-405	694	-680	-137	161	89	-291	-568
درعا	-1072	898	-1551	-374	498	163	-471	-1909
القنيطرة	-93	184	-194	-3	48	18	-40	-79
المجموع	-27107	63639	-32633	-9999	8657	7923	-10480	0

المصدر: حسب بالطريقة نفسها التي حسب بها الجدول رقم 2 بالاعتماد على بيانات مسح قوة العمل لعام 2005.

الجدول رقم (10) مكونات التشارك التنافسي في العمالة بين القطاعات الاستثمارية العاملة في المحافظات السورية خلال الفترة 2005-2006. " CS

المحافظات	زراعة وحراج	صناعة	بناء وتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات	المجموع
دمشق	-36	-11195	625	-2431	-1712	-2812	-4483	-22045
ريف دمشق	1743	19077	4715	-538	2123	3526	4853	35499
حمص	-1796	4592	-2988	-4689	-10089	-2386	13615	-3741
حماه	11506	12066	-3005	4788	1469	2121	-31879	-2935
طرطوس	2292	5143	-3044	367	5546	-2431	-3694	4180
اللاذقية	-4087	-14174	154	1670	2266	977	23539	10345
إدلب	-25828	-3549	-4632	-1683	-3246	-2287	-366	-41591
حلب	33949	-28924	-20501	937	11930	1255	23904	22549
الرقة	21904	409	1398	1042	-1756	1659	-16348	8307
دير الزور	-32654	-272	4665	7416	-622	-968	12012	-10422
الحسكة	2135	10393	20229	-12306	-4771	-1501	-19647	-5468
السويداء	-2207	-917	2759	722	-411	1072	-1855	-836
درعا	-3366	2032	7137	-8476	-7735	97	-1382	-11693
القنيطرة	-1606	-1056	-2135	543	-1006	89	4109	-1063
المحصلة التوازنية	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: حسب بالطريقة نفسها التي حسب بها الجدول رقم 3 وفق مسح القوة العاملة لعام 2005.

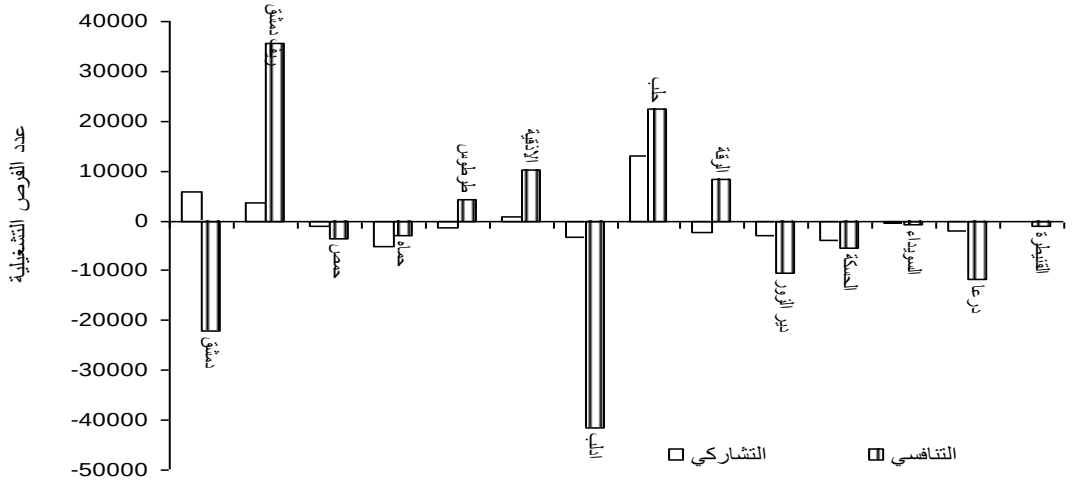

الشكل رقم (5) المحافظات التي أضافت أو فقدت فرصاً تشغيلية بالاعتماد على استثماراتها التشاركية والتنافسية خلال الفترة 2005-2006

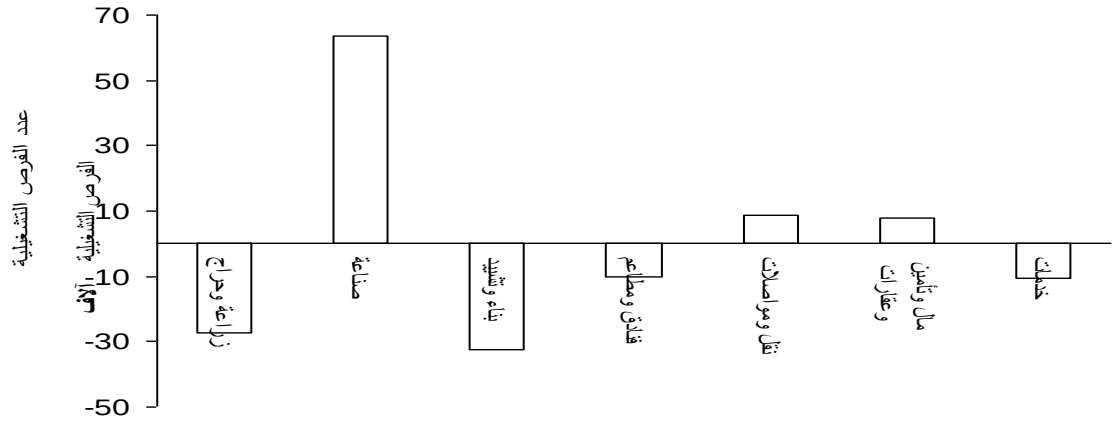

الشكل رقم (6) القطاعات التي أضافت أو فقدت فرصاً تشغيلية بالاعتماد على استثماراتها الذاتية خلال الفترة 2005-2006

3- تشير الاختبارات الإحصائية المبينة أدناه إلى أن عدم وجود فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين العدد الفعلي للمشتغلين في عام 2006 والعدد المُخطط له بموجب الخطة الخمسية العاشرة، ووجود هذه الفروقات بالنسبة للانحرافات الكلية للبيانات الفعلية والمخططة المحسوبة وفق طريقة SSA يؤكد النتائج التي حققتها اختبارات معاملات الارتباط الرتبية في المؤشرات السابقة. كما تؤكد ذلك أيضاً نتائج اختبار متوسط معدل التشغيل الفعلي الواردة بالجدول رقم 12، وبناء عليه نستنتج أن المتحقق الفعلي من زيادات في أعداد المشتغلين،-وإن اختلفت نوعاً ما في السنة الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة عما هو مخطط- ينسجم على المدى البعيد مع ما ترمي إليه أهداف هذه الخطة، مما يزيد من توقع تحقيق ما تم التخطيط له في السنوات المتبقية من عمرها. وفيما يأتي الاختبارات الإحصائية:

الاختبار الأول:

الفرضية الابتدائية: عدم وجود فروقات إحصائية ذات دلالة معنوية بين عدد المشتغلين الفعلي والعدد المخطط له في المحافظات السورية في عام 2006. $H_0: \mu_1 = \mu_2$

الفرضية البديلة: يوجد فروقات إحصائية ذات دلالة معنوية بين عدد المشتغلين الفعلي والعدد المخطط له في المحافظات السورية في عام 2006. $H_1: \mu_1 \neq \mu_2$

الاختبار الثاني:

الفرضية الابتدائية: عدم وجود فروقات إحصائية ذات دلالة معنوية بين الانحراف الكلي لعدد المشتغلين الفعلي والانحراف الكلي لعدد المشتغلين المخطط له في المحافظات السورية في عام 2006. $H_0: \mu_1 = \mu_2$

الفرضية البديلة: يوجد فروقات إحصائية ذات دلالة معنوية بين الانحراف الكلي لعدد المشتغلين الفعلي والانحراف الكلي لعدد المشتغلين المخطط له في المحافظات السورية في عام 2006. $H_1: \mu_1 \neq \mu_2$

الجدول رقم (11) اختبار معنوية الانحراف الكلي لعدد المشتغلين Paired Samples Test

t	df	Sig.(2-tailed)	α= 0.05
-1.195	13	.253	اختبار عدد المشتغلين الفعلي & عدد المشتغلين المخطط عام 2006
5.170	13	.00018	اختبار الانحراف الكلي الفعلي & الانحراف الكلي المخطط للمشتغلين

قرار الاختبار الأول: نقبل الفرضية الابتدائية لأن احتمال الدلالة 0.253 أكبر من مستوى الدلالة المحدد 0.05 =α.

قرار الاختبار الثاني: نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة لأن احتمال الدلالة 0.00018 أصغر من مستوى الدلالة المحدد 0.05 =α.

الاختبار الثالث:

الفرضية الابتدائية: معامل الارتباط لا يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: معامل الارتباط يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_1 : \rho \neq 0$

الجدول رقم (13) قيم معامل الارتباط الرتبي واختبار معنويته.

المتغيرات	معامل الارتباط	عدد المشتغلين المخطط في عام2006	الانحراف الكلي للمشتغلين بموجب الخطة الخمسية العاشرة لعام 2006 وفق طريقة SSA
1- أعدد المشتغلين الفعلي في عام2006	R	.991	لا يوجد معامل
	Sig. (2-tailed)	.000001	
	N	14	
2-الانحراف الكلي للمشتغلين عن البيانات الفعلية لعام 2006 وفق طريقةSSA	R	لا يوجد معامل	.859
	Sig. (2-tailed)		.0001
	N		14

قرارات الاختبار الثالث: 1- نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة لأن احتمال الدلالة 0.000001 أصغر من مستوى الدلالة المحدد 0.01 =α.

2- نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة لأن احتمال الدلالة 0.0001 أصغر من مستوى الدلالة المحدد 0.01= α.

الاختبار الرابع:

الفرضية الابتدائية: معدل نمو المشتغلين في المحافظات السورية الأربع عشرة يساوي معدل نمو المشتغلين على مستوى القطر . $H_0 : M = 0.035$

الفرضية البديلة: معدل نمو المشتغلين في المحافظات السورية الأربع عشرة لا يساوي معدل نمو المشتغلين على مستوى القطر . $H_1 : M \neq 0.035$

الجدول رقم (12) اختبارات معدل نمو المشتغلين One-Sample Test

Test Value =	قيمة الاختبار	درجات الحرية	احتمال الدلالة	قرار الاختبار

0.035				
دمشق	-.361	6	.730	نقبل الفرضية الابتدائية
ريف دمشق	1.782	6	.125	نقبل الفرضية الابتدائية
حمص	.821	6	.443	نقبل الفرضية الابتدائية
حماة	1.228	6	.265	نقبل الفرضية الابتدائية
طرطوس	.458	6	.663	نقبل الفرضية الابتدائية
اللاذقية	.511	6	.628	نقبل الفرضية الابتدائية
ادلب	-2.937	6	.026	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
حلب	1.368	6	.220	نقبل الفرضية الابتدائية
الرقة	1.031	6	.342	نقبل الفرضية الابتدائية
ديرالزور	.376	6	.720	نقبل الفرضية الابتدائية
الحسكة	.671	6	.527	نقبل الفرضية الابتدائية
السويداء	.845	6	.430	نقبل الفرضية الابتدائية
درعا	-.311	6	.767	نقبل الفرضية الابتدائية
القنيطرة	.531	6	.615	نقبل الفرضية الابتدائية
زراعة وحراج	-1.485	13	.161	نقبل الفرضية الابتدائية
صناعة	1.667	13	.119	نقبل الفرضية الابتدائية
بناء وتشييد	-.123	13	.904	نقبل الفرضية الابتدائية
فنادق ومطاعم	.913	13	.378	نقبل الفرضية الابتدائية
نقل ومواصلات	-.580	13	.572	نقبل الفرضية الابتدائية
مال وتأمين وعقارات	1.507	13	.156	نقبل الفرضية الابتدائية
خدمات	.515	13	.616	نقبل الفرضية الابتدائية

قرار الاختبار الرابع: نقبل الفرضية الابتدائية في جميع المحافظات باستثناء محافظة إدلب لأن احتمال الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة المحدد 0.05 =α.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

إن قراءة معطيات الجداول السابقة على بيانات محافظتي دمشق و إدلب المتناقضتين تماماً في الانحراف الكلي للنمو التشاركي في الفترة 1994-2005، وعلى محافظتي ريف دمشق وإدلب المتناقضتين أيضاً خلال الفترة 2005-2006، تشير إلى ما يأتي:

1- إن القدرة التشغيلية لمحافظة دمشق خلال الفترة 1994-2005 لم تحقق إلا 77097 فرصة عمل من أصل 165019 فرصة عمل كان من المفترض تأمينها لو أن معدل التشغيل فيها توافق مع معدل التشغيل العام بالقطر، أي أنها وعلى الرغم من الكثافة السكانية المرتفعة التي تميزها عن باقي محافظات القطر، لكنها لم تحقق

إلا 46.72% فقط من إستراتيجية النمو المتوازن في القطر، وبانحراف قدره 87922 فرصة عمل، مما يشير بشكل غير مباشر إلى خسارتها لبعض فرص التوظيف في المشاريع الاستثمارية في معظم القطاعات لصالح المحافظات الأخرى، وهو ما يمكننا إرجاعه إلى انخفاض حجم الاستثمارات كثيفة العمالة مقابل الاعتماد على الاستثمارات كثيفة رأس المال، وذلك من خلال معرفة حصتها من المشاريع الزراعية وفقاً لقانون الاستثمار رقم 10 والتي بلغت مشروعاً واحداً فقط، وبقدرة توظيفية تضم 63 عاملاً [8]، مقابل تكلفة مشاريع النقل البالغة قرابة 76% من تكلفة المشاريع الاستثمارية القائمة في دمشق بموجب قانون الاستثمار المذكور. أي أنها بشكل عام قد خسرت نتيجة قدرتها التنافسية 127881 فرصة عمل لصالح المحافظات الأخرى، وحققت نمو ذاتي يفوق معدل النمو بالقطر مقداره 39959 فرصة عمل.

2- إن محافظة ريف دمشق قد استطاعت تحقيق تفوق نوعي في مجال التشغيل على حساب العديد من المحافظات الأخرى، وفي مقدمتهم محافظة إدلب، خلال السنوات الأولى لتطبيق الخطة الخمسية العاشرة، وهو ما يمكننا إرجاعه بالدرجة الأولى إلى النشاط الاستثماري الكبير الذي شهدته خلال السنوات الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية، بالإضافة إلى أثار نشاطها الاستثماري المتميز خلال السنوات التي سبقت تطبيق الخطة، حيث استحوذت على أكبر تكلفة للمشاريع الاستثمارية بين المحافظات السورية، وعلى ثاني أكبر عدد للمشاريع الاستثمارية أيضاً، فضلاً عن أن نسبة التنفيذ للمشاريع الاستثمارية المشملة بموجب قانون الاستثمار رقم 10 بلغت 11% في عام 2006، و79% في السنوات التي سبقتها(بما فيهم عام 2005)، ناهيك عن نصيبها من المشاريع الاستثمارية العقارية والمشاريع المقامة ضمن المدن الصناعية [8]. وقد استطاعت إضافة 39059 فرصة عمل بالاعتماد على قدراتها الذاتية والتنافسية على حد سواء.

3- إن محافظة إدلب قد شهدت تحولاً كاملاً بين ذروتي الهيكل الهرمي للنمو التشاركي في فرص العمل خلال مرحلتي الدراسة، إذ انتقلت من ذروة الفائض خلال الفترة 1994-2005 إلى ذروة العجز خلال الفترة 2005-2006، وقد استطاعت في الفترة الأولى أن تحقق مقدرة تشغيلية تفوق معدل التشغيل السائد بالقطر، وتصل إلى 160.27% من خلال قدرة ذاتية فقدت خلالها قرابة 7546 فرصة عمل، وقدرة تنافسية مع المحافظات الأخرى أضافت بها قرابة 59863 فرصة عمل من خلال 136 مشروعاً تم تشميلها بموجب قانون الاستثمار رقم 10، بطاقة استيعابية لفرص العمل المباشرة تبلغ 6654 عاملاً [8]، ثم من خلال مشروع التنمية الريفية الذي قامت به وزارة الزراعة أيضاً منذ عام 2003 [9]، بالإضافة إلى بعض المشاريع الأخرى في باقي القطاعات. إلا أنها فقدت قدرتها التوظيفية مع البدايات الأولى لخطة الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث انخفضت نسبة تنفيذ المشاريع الاستثمارية فيها من 100% في السنوات الأولى لتطبيق قانون الاستثمار رقم 10 إلى 20% فقط في عام 2006، من خلال مشروع استثماري واحد من أصل 5 مشاريع مشملة[8]، الأمر الذي أفقدها 44969 فرصة عمل مقارنة بما وجب عليها تحقيقه لو أنها حافظت على معدل التشغيل السائد في القطر.

4- إن التقلبات التوظيفية في محافظة إدلب تشير بشكل رئيس إلى أثر آلية التوظيف الحكومي، وإلى أثر التقلبات الموسمية على المشتغلين بالمحافظة، الأمر الذي تؤكده نتائج مسح الهجرة الداخلية في سورية لعام 2000، إذ تُعدُّ محافظة إدلب من أقل المحافظات تأثراً بظاهرة الهجرة الداخلية المستمرة، أو التي تحدث لمرة واحدة[12].

التوصيات:

إن طريقة SSA التي أشرنا إليها في تحليل مكونات التغير الاستثماري للقوى العاملة في سورية خلال الفترة الماضية لم تراع التوجهات التنموية المكانية لتجمعات القطر على وجه العموم، لذلك فإن استخدامها يُعدُّ أكثر جدوى لو

تم التعامل مع كل تجمع على حدا، ثم تطبيقها على نطاق التجمعات الأكبر، وصولاً إلى كامل المجتمع المدروس، على أن يراعى بتطبيقها أيضاً حساب المعاملات الاستثمارية للمحددات الاستثمارية المتحققة في المنطقة أو التجمع. كما يفضل استخدامها على البيانات متوسطة وقصيرة الأجل، من أجل شمول الأحداث المؤثرة كافة خلال الفترة المدروسة.

المراجع:

1. عطية، راجح. *فاعلية توزيع الاستثمارات في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1960- 1985*. أطروحة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة حلب. 1993، 188 .

2. AYA, R. M .AY.; PRANTILLA, E. B. *A Shift-Share Analysis on Regional Employment Growth in the Philippines*. 10th National Convention on Statistics (NCS). 2007,3. <15/11/2008>.
<www.nscb.gov.ph/ncs/10thNCS/abstracts/Contributed/55_Labor/10thNCS_Abstract_RMAya-ay.pdf>

3. SHIELDS, M. Tool 4. *Shift-Share Analysis Helps Identify Local Growth Engines*. The Publications Distribution Center. The Pennsylvania State University. 2003,2 . <15/11/2008> . <http://cecd.aers.psu.edu/pubs/Tool%204.pdf >.

4. HARRIS, T. R.; GILLBERG, C. B.; NARAYANAN, R. J.; SHONKWILER, S.; LAMBERT, D. K. *A Dynamic Shift-Share Analysis of the Nevada Economy*. University Of Nevada. Reno. Technical Report UCED 94-06. 1994, 10.
<15/11/2008>. < www.ag.unr.edu/uced/Reports/Technical/fy1994_1995/9495_06rpt.pdf>.

5. WILSON, P.; CHERN, T. SU.; PING, T. S.; ROBINSON, E. *A Dynamic Shift-Share Analysis Of The Electronics Export Market 1988- 2001: Can The Nies Compete With China?*. SCAPE Working Paper Series. No 2005/07. 2005,6.
<15/11/2008>. < http://nt2.fas.nus.edu.sg/ecs/pub/wp-scape/0507.pdf>.

6 . أ- تعداد عام 1994، النسخة الالكترونية، الجدول رقم 15 والجدول رقم 20.

ب- مسح قوة العمل لعام 2005 النسخة الالكترونية، الجدول رقم 15.

جـ- مسح قوة العمل لعام 2006 النسخة الالكترونية، الجدول رقم 17 والجدول رقم 12.

7 . موقع الهيئة العامة السورية للاستثمار: " <1/11/2008>.
<http://www.investinsyria.org/page.php?mod=content&action=view_cat&cat_id=43#para_298>.

8 . بيانات من مكتب الاستثمار.

9 . بيانات من وزارة الزراعة.

10. هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، النسخة الالكترونية، 52.

11. SLETTEN, P.; VENSEN, G. *The Syrian Labour Market*. Fafo information office. 2007, 27.

12. KHAWAJA, M. *Internal migration in Syria*. Fafo information office. report 375. 2002, 62.